

الديناميات المكانية للتحويلات الديموغرافية في التركيب النوعي لسكان محافظة ميسان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية للمدة (1997 - 2024)

زينب صفاء بندر

جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات/ قسم الجغرافية

zainab.bandar337@tu.edu.iq

المستخلص:

تُعدّ التحويلات الديموغرافية في التركيب النوعي، السكان من الموضوعات الجوهرية في الدراسات الجغرافية السكانية، وهي ذا أهمية بالغة في الدراسات السكانية لماله من تأثير، واضح. على بعض المؤشرات السكانية، كالمواليد. والوفيات والهجرة. تهدف هذه الدراسة، إلى تحديد التركيب النوعي لسكان، محافظة ميسان، مع تسليط الضوء على التباينات المكانية، والزمانية وفقاً للوحدات، الإدارية للمحافظة. خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 2024. كما تُحدد الدراسة أبرز العوامل. الكامنة وراء هذه التباينات، في نسب الجنس، في المحافظة، عموماً وفي وحداتها الإدارية خصوصاً. وتتناول الدراسة، أيضاً أبرز العوامل الكامنة وراء هذه التباينات في. سبب الجنس في المحافظة، عموماً وفي وحداتها الإدارية، خصوصاً. وقد أظهرت الدراسة، انخفاضاً في نسبة، الجنس في المحافظة خلال الأعوام (1997، 2009، 2024). يُعزى هذا الانخفاض إلى زيادة عدد الإناث مقارنة بالذكور لعدة أسباب، أهمها الهجرة من المحافظة، إلى محافظات أخرى أو الهجرة خارج، العراق بحثاً عن فرص، عمل، وغالبية المهاجرين من الذكور. إضافةً إلى ذلك، ساهمت الحروب العديدة التي خاضها العراق خلال السنوات الماضية، لا سيما وأن الحروب غالباً ما تستهدف الذكور أكثر من الإناث، فضلاً عن عدم دقة تسجيل المواليد في سجلات الجهات المختصة. أما فيما يتعلق بالبيئة، فقد أظهرت الدراسة ارتفاعاً في نسبة الجنس بين سكان المدن مقارنةً بسكان الريف، حيث بلغت هذه النسبة في المدن (96.2، 99.1، 98.2) على التوالي، بينما بلغت في الريف (94، 97.9، 96.8) على التوالي خلال نفس سنوات الدراسة المذكورة ويمكن تفسير ذلك بهجرة الذكور إلى المدن، حيث تتوفر المجالات وفرص العمل مقارنةً بالريف، الذي تقتصر فيه فرص العمل على النشاط الزراعي، فضلاً عن ارتفاع مستوى الخدمات في المدن مقارنةً بالريف.

الكلمات المفتاحية: التركيبة السكانية، سكان المدن، سكان الريف.

Spatial dynamics of demographic shifts in the gender composition of the population of Maysan Governorate using Geographic Information Systems for the period(2024 - 1997)

Zainab Safaa Bandar

Demographic shifts in the gender composition of the population are a fundamental topic in population geography studies and are of paramount importance in population studies due to their clear impact on certain population indicators, such as births, deaths, and migration. This study aims to determine the gender composition of the population of Maysan Governorate, highlighting spatial and temporal variations according to the governorate's administrative units during the period from 1997 to 2024. The study also identifies the most prominent factors behind these variations in sex ratios in the governorate as a whole and in its administrative units specifically. The study also addresses the most prominent factors behind these variations in sex ratios in the governorate as a whole and in its administrative units specifically. The study showed a decrease in the sex ratio in the governorate during the years 1997, 2009, and 2024. This decrease is attributed to an increase in the number of females compared to males for several reasons, the most important of which are

migration from the governorate to other governorates or migration outside Iraq in search of employment opportunities, with the majority of migrants being male. Furthermore, the numerous wars Iraq has endured in recent years have contributed to this disparity, particularly since wars often disproportionately target males, coupled with inaccurate birth registration records. Regarding the environment, the study revealed a higher sex ratio among urban residents compared to rural residents. This ratio reached 96.2%, 99.1%, and 98.2% in cities, respectively, while in rural areas it reached 94%, 97.9%, and 96.8%, respectively, during the same study period. This can be attributed to male migration to cities, where job opportunities are more diverse compared to rural areas, where employment is largely limited to agriculture. Additionally, the level of services in cities is generally higher than in rural areas.

Keywords: Demographics, Urban Population, Rural Population

المقدمة:

تُعدّ التحولات الديموغرافية في التركيب النوعي للسكان من الموضوعات الجوهرية في الدراسات الجغرافية السكانية، لما لها من دور فاعل في تفسير أنماط التغير السكاني وانعكاساته المكانية والتنموية، وقد أشار الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم إلى مسألة النوع بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (سورة الحجرات، آية 13)، ما يؤدي هذا إلى ظهور المدن والقرى، فضلاً عن تشكيل العديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي يعتمد وجودها على التوازن بين الذكور والإناث. يتكون التركيب السكاني لأي مجتمع من عنصرين أساسيين: الذكور والإناث. وينتج عن اتحادهما القانوني والديني أجيال تُشكل مكونات التركيب السكاني للمجتمع. يُطلق على هذا التركيب السكاني عادةً اسم التركيب الجنسي، والذي يُبين العدد الإجمالي للذكور والإناث، والخط الفاصل بينهما في النسب الذكورية أو الأنثوية. وهكذا، يمكن لأحدهما اختراق النسب والسيطرة على الآخر. بالطبع، نحن ندرك دائماً الفصل بينهما أكثر من إدراكنا لوحدهما أو مساواتهما، كما يتضح من نسبة الجنس، التي تشير إلى التناقضات بين هذين المكونين.

يختلف عدد ونسبة الذكور والإناث بين مختلف دول العالم، وكذلك إقليمياً داخل الدولة الواحدة. وبين وحداتها الإدارية، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، وذلك وفقاً لترتيبها التنازلي. ويكون عدد الذكور قريباً عموماً من عدد الإناث، لا سيما في المجتمعات المستقرة ديموغرافياً. إلا أن هذا التقارب أقل، وضوحاً في المجتمعات غير المستقرة ديموغرافياً، حيث أدت الزيادات أو النقصان المفاجئ في التركيبة الجنسية إلى تسريع هذا التحول. ويعود ذلك إلى اختلاف معدلات الوفيات بين الذكور والإناث، والهجرة (التي تُعدّ شكلاً من أشكال الانتقال القائم على العمر)، والحروب. وآثارها المدمرة على السكان عموماً والذكور، خصوصاً، فضلاً عن أخطاء البيانات في التعدادات السكانية في بعض المجتمعات. شهدت محافظة ميسان، إحدى محافظات جنوب العراق، تغيرات ملحوظة في حجم السكان وتوزيعهم بين الجنسين بين عامي 1997 و2024. وقد نتجت هذه التغيرات عن عدة عوامل، أبرزها النمو الطبيعي، والهجرة الداخلية، والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. يُعدّ تحليل هذه التحويلات من خلال الديناميات المكانية أمراً بالغ الأهمية، إذ يُتيح فهماً أدق للاختلافات المكانية داخل الوحدات الإدارية للمحافظة يُسهّم استخدام نظم المعلومات الجغرافية. في التمثيل المكاني وتحليل البيانات السكانية كاشفاً أنماط التباين والتغير في التركيبة الجنسية للسكان عبر الزمن كما يُوفّر هذا النهج أداة علمية دقيقة لدعم التخطيط الإقليمي وصياغة سياسات السكان والتنمية بما يتوافق مع الخصائص الديموغرافية الفعلية للمحافظة.

المحور الأول: الإطار النظري للبحث

1 - مشكلة البحث:

تُعدّ المشكلة شرطاً أساسياً لإجراء البحوث العلمية ولذلك، تُعرّف مشكلة البحث بوجود تناقضات بين الذكور والإناث في توزيع التركيبة الجنسية في محافظة ميسان إذ يوجد تفاوت بين الجنسين، مما أدى إلى ظهور أنماط متعددة على مستوى المحافظة، ووحداتها الإدارية والبيئية.

وتكمن مشكلة البحث في أن التركيب النوعي لسكان محافظة ميسان، خلال الفترة 1997-2024، تأثرت بعدد من المتغيرات الجغرافية التي أثرت على النسب الطبيعية للجنسين في المحافظة ولا سيما آثار الحرب العراقية الإيرانية والعقوبات الاقتصادية وحرب 2003، وما تلاها من تدهور في الأوضاع السياسية والأمنية.

2 - فرضية البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث تشير فرضية الدراسة لوجود تباين زمني ومكاني في التركيب السكاني لمحافظة ميسان بين وحداتها الإدارية وبين سكان المناطق الحضرية والريفية وتسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي السمات الرئيسية للتركيب النوعي؟
2. ما التغيرات التي طرأت على التركيب النوعي وخصائصه التفصيلية الرئيسية خلال المدة 1997 - 2024؟

3. ما مدى التباين المكاني للتركيب النوعي لسكان محافظة ميسان على مستوى الوحدات الإدارية والبيئية؟
3 - هدف البحث:

- التعرف على الملامح العامة والتفصيلية للتركيب النوعي في محافظة ميسان.
- تحديد التغيرات التي طرأت عليه خلال تعداد 1997 والحصص السكاني لعام 2009 والاسقاطات السكانية لعام 2024.

- إبراز التباين المكاني بين الوحدات الإدارية على مستوى المحافظة، فضلاً عن الكشف عن تأثير الهجرة الوافدة إلى المحافظة والمغادرة منها، وما تحدثه من خلل في التركيب النوعي للسكان.

- دراسة وتحليل بيانات التركيب النوعي لسكان المحافظة تبعاً لبيانات لتعداد 1997، وبيانات الحصر والترقيم لعام 2009، والاسقاطات السكانية لعام 2024.

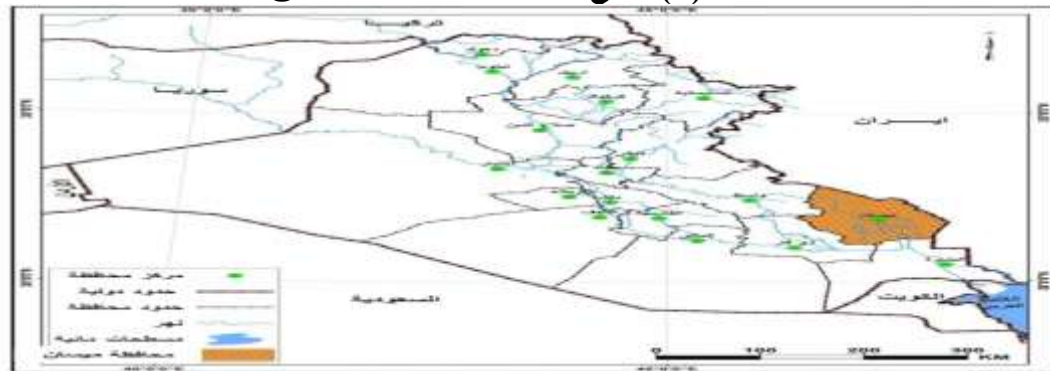
4 - أهمية البحث: نظراً للتأثير الكبير للتركيب النوعي على السلوك الإنجابي والاجتماعي والاقتصادي، يكتسب هذا المصطلح أهمية بالغة ويستحيل الكشف عن العلاقة بين هذه السلوكيات الثلاثة والتركيبة الجنسانية دون الوصول إلى قواعد بيانات تحتوي على بيانات رقمية عن الذكور والإناث، موزعة على مختلف الوحدات الإدارية يُمكن هذا الباحثين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف والاختلالات مما يُفضي في نهاية المطاف إلى وضع خطط تنموية مُوجّهة تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى الكشف عن الاختلالات في التركيب النوعي وتأثير الهجرة عليها. تكمن أهمية الدراسة في فهم بنية السكان حسب الجنس، مع إدراك أن بيانات التركيب النوعي تُشكّل أساساً جوهرياً وضرورياً لتقديرات السكان وتوقعاتهم في التخطيط المستقبلي.

5 - منهجية البحث: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على بيانات تعداد عام 1997، وبيانات الحصر والترقيم السكاني لعام 2009، وتقديرات عام 2024. واتبعت دائرة الإحصاء نهجاً موحداً في جدولة البيانات المتعلقة بمختلف الخصائص الديموغرافية، سواء على مستوى المحافظة ككل أو على مستوى وحداتها الإدارية الرئيسية والفرعية، أو وفقاً للمناطق الريفية والحضرية. واستُخدمت المنهج المقارن والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بالاعتماد على البيانات المُستقاة من الإدارات الرسمية ذات الصلة. واستُخدمت أيضاً الجداول والخرائط لعرض التباين المكاني في التركيب الديموغرافية والأنماط المكانية التي تظهر من خلال توزيعها وفقاً للوحدات الإدارية.

سادساً - الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة:

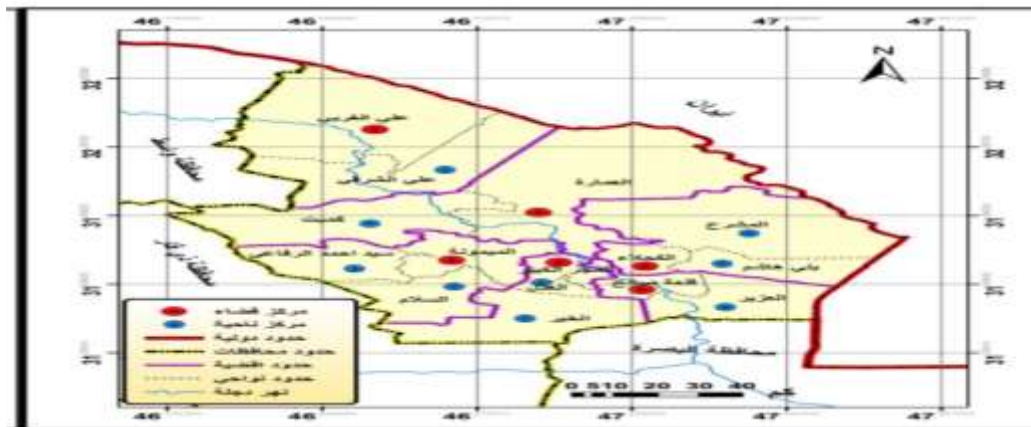
أ- الحدود المكانية : تقع محافظة ميسان التي تبلغ مساحتها (16487،80) كم² جنوب شرقي العراق، خريطة (1) وهي بذلك تشكل (3،7%) من مساحة العراق البالغة (435052) كم²، تحدها من جهة الشمال والشمال الغربي محافظة واسط، بينما تحدها محافظة ذي قار من جهة الغرب، وتشكل محافظة البصرة حدودها الجنوبية، ويحدها شرقاً خط الحدود الدولية مع إيران، وينحصر موقعها الفلكي بين دائرتي

- عرض (15= 8- 31) – (08= 53- 32) شمالاً ، وقوسي طول (25= 52- 47) – (17= 19- 46) شرقاً وتضم (15) وحدة إدارية من بينهم ست اقصية وتوسع نواحي (سعد، 2005، 717).
- ب- الحدود الزمانية: تمثلت في البيانات الإحصائية للمدة 1997 - 2024.
- خريطة (1) موقع محافظة ميسان من العراق



المصدر : وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس (1: 100000) ، بغداد 2010 واستخدام برنامج (Arc GIS 10 4 1)

خريطة (2) التقسيمات الإدارية لمحافظة ميسان لعام 2020



المصدر : كاظم شنته سعد، حسن بداي فنجان، العوامل الطبيعية المؤثرة على تباين الموارد الطبيعية لمحافظة ميسان، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 18 ، العدد 36، 2022، ص144

المحور الأول: التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى الوحدات الإدارية لسكان المحافظة: يخضع التوازن بين الجنسين في أي مدينة لنوع من عدم التوازن، سواء لصالح الذكور أو الإناث، تبعاً للظروف. وينتج هذا التفاوت بين الجنسين عادةً عن مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية. (الخفاف، 2007، 214).

1- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور- إناث) على مستوى سكان المحافظة لعام 1997:

تشير البيانات العلمية والإحصائية إلى انخفاض وتفاوت في نسبة النوع في المحافظة لعام 1997. ويعزى ذلك للظروف التي مر بها العراق خلال حرب الثمان سنوات مع إيران، وآثارها الممتدة لسنوات عديدة في منطقة الدراسة، لا سيما على طول الحدود الشرقية، قرب ساحات المعارك وتسببت هذه الحرب في نزوح السكان في هذه المناطق نتيجة، هجرة أعداد كبيرة منهم علاوة على ذلك، أسفرت حرب الخليج الأولى، عن خسائر بشرية كبيرة بين الذكور كما ساهمت العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في ذلك، مما أدى لهجرة واسعة النطاق للرجال لمحافظات أخرى بسبب نقص فرص العمل داخل المحافظة وقد انتجت هذه الهجرة ندرة المشاريع التنموية وعدم اهتمام الحكومة بتنفيذها إلى جانب نقص الرعاية الصحية، ومحدودية الموارد اللوجستية في القطاع الصحي وسوء التغذية، ساهمت في انخفاض نسبة النوع في جميع أنحاء المحافظة، والتي بلغت 95.5 ذكراً لكل 100 أنثى لعام 1997. وسُجّلت أعلى نسبة نوع بين الوحدات الإدارية في ناحية المشرح بواقع (100.4) ذكر لكل 100 أنثى. ويعود السبب لهذه النسبة المرتفعة

وفرة الأراضي الزراعية، التي قُدِّرت بـ 707,433 دونماً، وميل السكان للعمل في الزراعة، فضلاً عن قربها من مناطق الأهوار ووجود أهوار الحويضة الحدودية بين العراق وإيران، مما جعل الناحية المنطقة الأكثر جاذبية في المحافظة لسكان الأهوار. أما بالنسبة لأدنى نسبة مسجلة، فقد كانت في ناحية العدل بواقع (79.4) ذكر لكل 100 أنثى بسبب نقص فرص العمل داخل تلك المنطقة، مما أجبر العديد من الذكور على العمل في مناطق أخرى، بالإضافة إلى عدم دقة تسجيل البيانات.

ومن البيانات الواردة في الجدول (1) والخريطة (1)، يُلاحظ انخفاض عام في نسبة النوع في الوحدات الإدارية بالمحافظة خلال عام 1997، حيث سُجِّلَت نسبة النوع في جميع وحدات المحافظة بأقل من (100) ذكر لكل 100 أنثى، باستثناء ناحية المشرحة التي بلغت فيها النسبة (100.4) ذكر لكل 100 أنثى. وقد صُنِّفَت نسبة النوع في المحافظة لعدة فئات، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراتب، وهي:

المرتبة الأولى: أكثر من 99 ذكراً لكل مائة أنثى وهذه المرتبة ضمت وحدة إدارية واحدة تمثلت بناحية المشرح وبنسبة نوع بلغت (100,4) ذكراً لكل مائة أنثى. **المرتبة الثانية:** توسطت ما بين 96-99 ذكراً لكل مائة أنثى وتمثلت في ست وحدات إدارية ضمت كل من (مركز قضاء الكحلاء، مركز قضاء علي الغربي، مركز قضاء قلعة صالح، ناحية كميت، مركز قضاء العمارة، مركز قضاء الميمونة) وبنسب نوع بلغت (98.2 , 98 , 97,6 , 97,5 , 97,1 , 96,3), ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي .

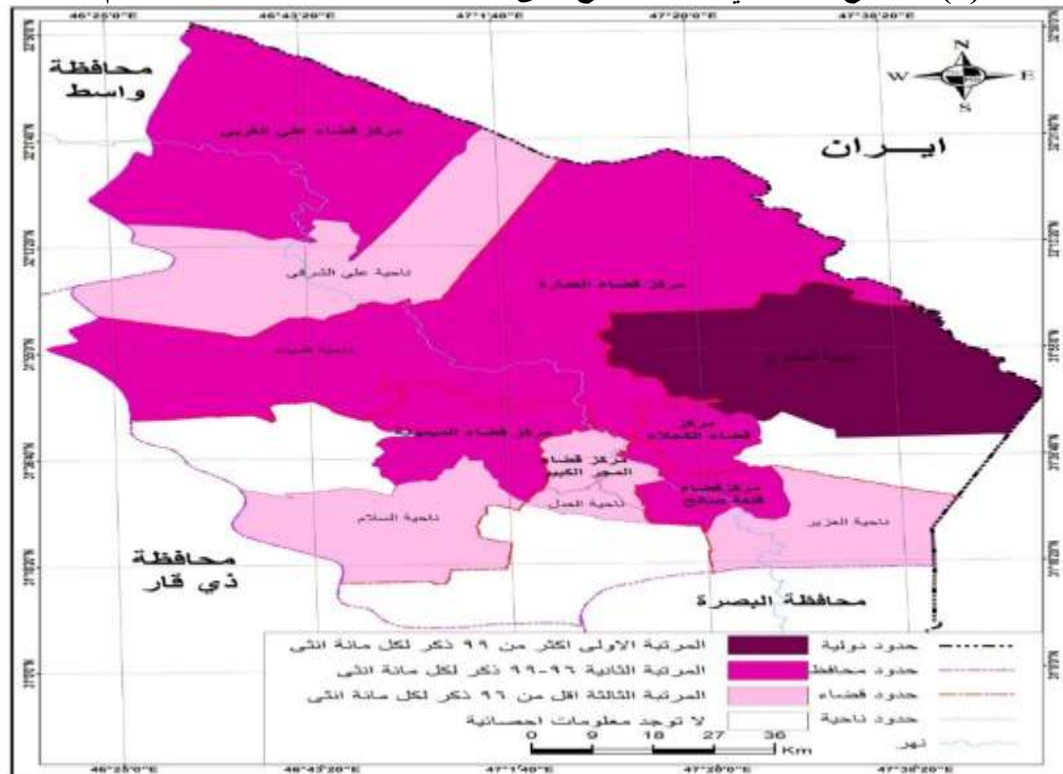
المرتبة الثالثة: أقل من 96 ذكراً لكل 100 أنثى، وتضم خمس وحدات إدارية هي: ناحية علي الشرقي، ومركز قضاء المجر الكبير، وناحية السلام، وناحية العزيز، وناحية العدل، وبنسبة نوع بلغت (94.5 , 94.1 , 92.7 , 92.1 , 79.4) ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي. وقد سجلت هذه الوحدات أدنى نسبة ذكور إلى إناث نظراً لطبيعتها الريفية، وضعف أنشطتها الاقتصادية التي توفر فرص عمل، وقلة مؤسساتها الخدمية، مما جعلها من مناطق الطرد السكاني، حيث يهاجر الذكور غالباً لوحدة حضرية أخرى، سواء داخل المحافظة نفسها أو إلى محافظات أخرى، بحثاً عن فرص عمل.

جدول (1) التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى سكان محافظة ميسان لعام 1997

ت	الوحدة الإدارية	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	نسبة النوع لتعداد 1997
1	م.ق. العمارة	141117	147646	288763	97.1
2	ن. كميت	16262	17030	33292	97.5
3	م.ق. علي الغربي	9938	10410	20348	98
4	ن. علي الشرقي	7032	7356	14388	94.5
5	م.ق. الميمونة	20395	21366	41761	96.3
6	ن. السلام	14003	14669	28672	92.7
7	ن. سيد احمد الرفاعي	-----	-----	-----	-----
8	م.ق. قلعة صالح	17288	18040	35268	97.6
9	ن. العزيز	15075	15785	30860	92.1
10	م.ق. المجر الكبير	33951	35580	69531	94.1
11	ن. العدل	8018	8403	16421	79.4
12	ن. الخير	-----	-----	-----	-----
13	م.ق. الكحلاء	18643	19531	38174	98.2
14	ن. المشرح	9594	10054	19648	100.4
15	ن. بني هاشم	-----	-----	-----	-----
	مجموع/ معدل المحافظة	311183	325943	637126	95.5

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة ميسان، 1997.

خريطة (1) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان محافظة ميسان لعام 1997



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (1)

2- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور- اناث) على مستوى سكان المحافظة لعام 2009:

إذ يُظهر من الجدول (2) والخريطة (2) فقد شهدت الحضر والترقيم السكاني لعام 2009 انخفاضاً في نسبة النوع لجميع الوحدات الإدارية بالمحافظة مقارنةً بمعدلاتها الطبيعية. وبلغت نسبة النوع في المحافظة (99.3) ذكراً لكل 100 أنثى. وقد شهدت الوحدات الإدارية بعض التغيرات مقارنةً بتعداد عام 1997، حيث سجلت معظم الوحدات معدلات زيادة. وتمثلت أعلى نسبة زيادة في ناحية العدل، بلغت (20.2) ذكراً لكل 100 أنثى. تلا ذلك مركز قضاء المجر الكبير، والعزير، السلام، وعلي الشرقي، ومركز قضاء العمارة، ومركز قضاء الميمونة، ومركز قضاء قلعة صالح، ومركز قضاء الكلاء، حيث سجلت معدلات تغير إيجابية بلغت (5.7 ، 5.5 ، 5.4 ، 3.9 ، 3.3 ، 1.2 ، 1.1 ، 0.3) ذكر لكل 100 أنثى على التوالي. في المقابل، كان معدل التغير في ناحيتي المشرح وكميت سلبياً، حيث بلغت النسبة خلال الفترة نفسها (- 2.7 ، - 0.5) ذكر لكل 100 أنثى على التوالي، يبدو أن الزيادة الملحوظة في بعض الوحدات الإدارية لم تكن نتيجة للهجرة العكسية أو الزيادة الطبيعية، بل لعدم دقة تسجيل البيانات الإحصائية أو أخطاء إحصائية في التعدادات السكانية لعامي 1997 أو 2009. ويعود ذلك أن هذه المناطق لا يمكنها استيعاب معدلات نمو سكاني تتجاوز تلك المسجلة في المنطقة المركزية، نظراً لمحدودية فرص العمل وضعف الخدمات المجتمعية فيها. علاوة على ذلك، تعاني هذه المناطق من مشاكل عديدة، أبرزها النزعة القبلية. لذا، من غير المرجح أن تكون هذه المناطق أكثر جاذبية للسكان من مركز منطقة العمارة. وبناءً على الجدول (2)، يمكن تصنيف نسبة الجنس في الوحدات الإدارية بالمحافظة إلى ثلاث فئات:

الفئة السكانية الاولى اكثر من 99 ذكرا لكل مائة انثى ضمت ثلاث وحدات إدارية متمثلة (مركز قضاء العمارة والمجر الكبير وناحية العدل) بنسب نوع بلغت (100.4 , 99.8 , 99.6) ذكر لكل 100 أنثى. **الفئة السكانية الثانية:** مرتبة توسطت نسبة نوع بين (96 – 99) ذكرا لكل مائة انثى، شملت اغلب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة بنسبة نوع ذات تباين قليل بسبب التباين في مستوياتها الاقتصادية والخدمية وهي (مركز قضاء قلعة صالح والكحلاء، ناحية علي الشرقي، مركز قضاء علي الغربي، ناحية السلام والمشرح والعزير، مركز قضاء الميمونة، الخير وكميت وسيد احمد الرفاعي) وبنسب نوع (98.5 , 98.7 , 98.3 , 98.1 , 97.7 , 97.6 , 97.5 , 97.4 , 97 , 96.2) ذكرا لكل 100 أنثى، ويظهر انخفاض

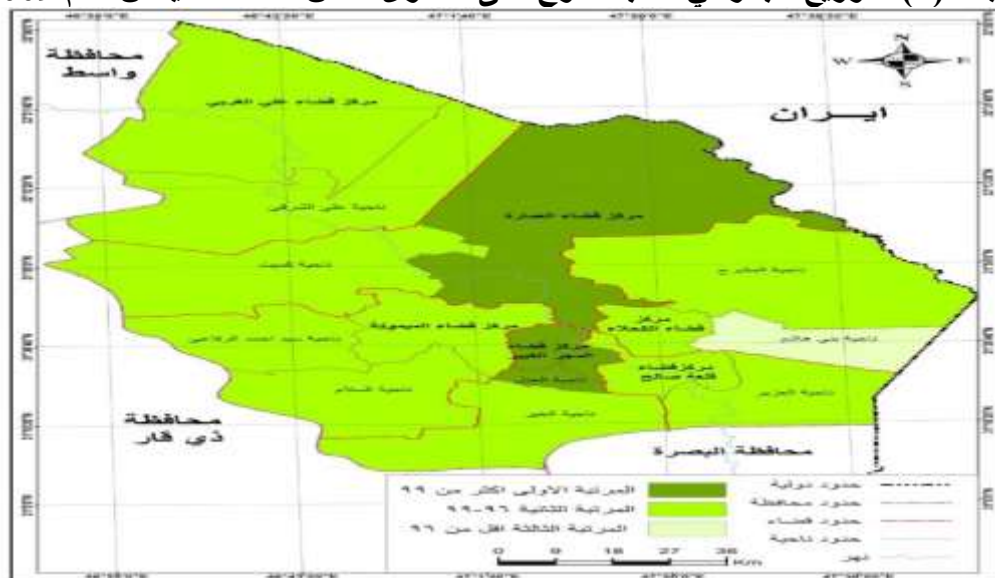
نسبة النوع في ناحية المشرح والتي كانت تمثل أعلى نسبة للنوع في عام 1997 ويرجع السبب في ذلك لقلة فرص العمل فيها لفقر امكانياتها الاقتصادية مما دفع سكانها الى مغادرتها والاتجاه الى أماكن أخرى تحتوي على فرص للعمل، أما الفئة السكانية الثالثة اقل من 96 ذكرا لكل 100 انثى وضمت ناحية بني هاشم ونسبة نوع بلغت (95.9) ذكرا لكل مائة انثى، وسبب انخفاض نسبة النوع في هذه الوحدة الإدارية لكونها تفتقر للمقومات الاقتصادية وغياب الخطط التنموية وضعف خدماتها المجتمعية، فضلا عن قلة فرص العمل حيث ان اغلب سكانها يعتمدون على الجانب الزراعي والذي لا يوفر فرص عمل كثيرة لأبناء هذه المنطقة وكذلك تربية الحيوان لسد الاكتفاء الذاتي للمربين، مما أدى لهجرة السكان لوحدات المحافظة الأخرى بحثا عن فرص عمل.

جدول (2) التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى سكان محافظة ميسان لعام 2009

ت	الوحدة الإدارية	عدد الذكور	عدد الاناث	نسبة النوع لسنة 2009	مقدار التغير (2009 - 1997)
1	ق. العمارة	231056	228060	100.4	3.3
2	ن. كميت	15448	16319	97	0.5
3	ق. علي الغربي	13201	13652	98.3	0.3
4	ن. علي الشرقي	8713	9137	98.4	3.9
5	ق. الميمونة	22275	22154	97.5	1.2
6	ن. السلام	15645	16137	98.1	5.4
7	ن. سيد احمد الرفاعي	5904	6441	96.2	-----
8	ق. قلعة صالح	25892	25867	98.7	1.1
9	ن. العزيز	19276	20075	97.6	5.5
10	ق. المجر الكبير	46890	46423	99.8	5.7
11	ن. العدل	8830	9127	99.6	20.2
12	ن. الخير	10108	10615	97.4	-----
13	ق. الكلاء	16371	16318	98.5	0.3
14	ن. المشرح	12947	13211	97.7	2.7 -
15	ن. بني هاشم	8005	8748	95.9	-----
	مجموع/ معدل المحافظة	460561	462284	99.3	3.8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ميسان، نتائج الحصر والترقيم 2009.

خريطة (2) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان محافظة ميسان لعام 2009



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (2)

3- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور- إناث) على مستوى سكان المحافظة لعام 2024:

تُظهر تقديرات عام 2024، وكما هو موضح في جدول وخريطة (3)، تقارباً واضحاً في نسبة النوع بين مختلف الوحدات الإدارية في المحافظة. في المقابل، لوحظ انخفاض في هذه النسبة، حيث بلغت النسبة الإجمالية للنوع في المحافظة (98.5)، مسجلةً انخفاضاً قدره (-0.8) مقارنةً بنسبة النوع في عام 2009. حيث شهدت جميع الوحدات الإدارية معدلات تغيير سلبية باستثناء قضاء الميمونة الذي شهد معدل تغير موجب وبنسب طفيفة بلغت (0.2)، يُعزى ذلك للأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد منذ عام 2014، نتيجةً للعجز الكبير في الميزانية بسبب تقلبات أسعار النفط وفشل معظم المشاريع التنموية في المحافظة. علاوةً على ذلك، دفع تدهور الوضع الأمني والاقتصادي، العديد من سكان المحافظة للهجرة، إلى مناطق أكثر أمناً، وتطوّر عدد كبير من سكان المحافظة للانضمام في قوات الأمن في الحرب ضد الإرهاب، ولا سيما الحرب الأخيرة مع تنظيم داعش الإرهابي، التي استشهد فيها آلاف من أبناء المحافظة في معركة التحرير، أهمية خاصة نظراً لأن الحرب عنصر انتقائي يؤثر على الذكور أكثر من الإناث. هذا فضلاً عن النزاعات القبلية، التي يكون ضحاياها في الغالب من الذكور (الصفار، 2014، 16). وبناءً على بيانات جدول (3)، تم تقسيم نسبة النوع في المحافظة لثلاث فئات:

الفئة السكانية الأولى (99 فأكثر) ذكراً لكل مائة أنثى، وضمت مركزي قضاء العمارة والمجر الكبير وبنسبة نوع (99.5 ، 99) ذكراً لكل مائة أنثى، أما **الفئة السكانية الثانية** تبدأ (من 96 – وأقل من 99) ذكراً لكل مائة أنثى، وشغلت هذه المرتبة إحدى عشرة وحدة إدارية تمثلت في (العدل ومركز قضاء قلعة صالح والميمونة والكحلاء وعلي الشرقي وعلي الغربي والسلام والمشرح والعزير والخير وكميت) وبنسبة نوع بلغت (98.7 ، 97.9 ، 97.7 ، 97.7 ، 97.6 ، 97.5 ، 97.4 ، 96.9 ، 96.8 ، 96.6 ، 96.2) ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي.، **الفئة السكانية الثالثة** أقل من 96 ذكراً لكل مائة أنثى حيث مثلت هذه الفئة وحدتين إداريتين (سيد أحمد الرفاعي وبنو هاشم) وبنسبة نوع (95.3 ، 95.2) ذكراً لكل مائة أنثى لكل منهما على التوالي.

جدول (3) التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى سكان محافظة ميسان لعام 2024

ت	الوحدة الإدارية	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	نسبة النوع لتقديرات 2024	مقدار التغير (2009 – 2024)
1	م. ق. العمارة	310019	311537	621556	99.5	0.9
2	ن. كميت	19930	20481	40411	96.2	-0.8
3	م. ق. علي الغربي	17443	17562	35005	97.5	-0.8
4	ن. علي الشرقي	11556	11724	23280	97.6	-0.8
5	م. ق. الميمونة	28472	28516	56988	97.7	0.2
6	ن. السلام	20367	20918	41285	97.4	-0.7
7	ن. سيد أحمد الرفاعي	7592	7719	15311	95.3	-0.9
8	م. ق. قلعة صالح	34018	33881	67899	97.9	-0.8
9	ن. العزيز	25143	25401	50544	96.8	-0.8
10	م. ق. المجر الكبير	62122	62840	124962	99.1	-0.8
11	ن. العدل	11891	12043	23934	98.7	-0.9
12	ن. الخير	13032	13517	26549	96.6	-0.8
13	م. ق. الكحلاء	21367	21346	42713	97.7	-0.8
14	ن. المشرح	16781	16894	33675	96.9	-0.8
15	ن. بني هاشم	10267	10690	20957	95.2	-0.7
	المجموع / معدل المحافظة	607910	617160	1225070	98.5	-0.8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ميسان، نتائج تقديرات السكان 2024.

خريطة (3) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان محافظة ميسان لعام 2024



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (3)

المحور الثالث: التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى البيئات (الحضرية- الريفية):

يتناول هذا القسم مستويات، التوزيع النسبي، للذكور والإناث في محافظة ميسان على المستويين الحضري والريفي، استناداً لنتائج التعداد السكاني لعام 1997، وبيانات الحصر والترقيم السكاني لعام 2009، والتقديرات السكانية، لعام 2024. إذ تُظهر، البيانات الإحصائية ارتفاعاً في نسبة النوع بين سكان الحضري منطقة الدراسة مقارنةً بسكان الريف خلال الأعوام 1997 و 2009 و 2024، حيث بلغت نسبة النوع بين سكان الحضر (96.2 و 99.1 و 98.2) على التوالي، بينما بلغت بين سكان الريف (94 و 97.9 و 96.8) على التوالي خلال الفترة نفسها. يُعزى ذلك للتفاوت في الخدمات، وفرص العمل بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يمتلك سكان الحضر عادةً نسبة أكبر من سكان الريف، مما يدفع سكان الريف للهجرة نحو المدن بحثاً عن فرص عمل.

1- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور - إناث) على مستوى بيئة الحضر عام 1997:

تشير البيانات الإحصائية وفق جدول وخريطة (4)، أن نسبة النوع لدى سكان البيئة الحضرية بالمحافظة بلغت نحو (96.2) ذكراً لكل 100 أنثى، عام 1997، وهي نسبة منخفضة وأقل من المعدلات الطبيعية التي تصل عادةً إلى (105) ذكور لكل 100 أنثى. ويعود انخفاض نسبة النوع لعدة أسباب، منها الحروب والهجرة التي عانى منها العراق عموماً والمحافظة خصوصاً، إذ تُسهم عادةً في خلق فوارق غير طبيعية بين الذكور والإناث. فغالباً ما يكون ضحايا الحروب من الذكور، بينما تتمثل الهجرة في هجرة أعداد كبيرة من الذكور لمحافظة أو دول أخرى، مما يؤدي إلى اختلال في نسبة النوع، وتكون متوازنة في المجتمعات المستقرة. أما في المقابل، فيختل التوازن بين النسبتين بسبب اختلاف معدلات الوفيات بين الذكور والإناث، أو بسبب الهجرة الخارجية والداخلية، التي تتسم دائماً بالانتقائية، حيث يغلب ميل الذكور للهجرة. وينطبق الشيء نفسه بسبب الحروب التي تؤدي إلى انخفاض عدد الذكور (المالكي، 2016، 167).

فقد أسهمت الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية التي مرّ بها العراق في إحداث خلل واضح في نسبة النوع بمحافظة ميسان، ولاسيما الحرب العراقية-الإيرانية 1980 و حرب الخليج الأولى عام 1990، وما رافقهما من خسائر بشرية كبيرة في صفوف الذكور (الحسناوي، 2013، 162). كما أدى الموقع الحدودي للمحافظة مع إيران إلى نزوح سكان القرى الحدودية نتيجة القصف الصاروخي نحو مناطق أكثر أمناً، الأمر الذي انعكس سلباً على التركيب النوعي للسكان. وزاد من حدة هذا الخلل الحصار الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي، الذي تسبب في تدهور الاقتصاد العراقي والمحافظة جزء منه وقلة فرص العمل، مما دفع

أعداداً كبيرة من الشباب في سنّ العمل إلى الهجرة نحو محافظات أخرى أو خارج العراق (مهلهل، 2027، 112)، فضلاً عن لجوء بعضهم إلى دول أخرى بعد مشاركتهم في الانتفاضة الشعبانية عام 1991. ناهيك على كون المحافظة قد عانت من الإهمال الحكومي وقلة المشاريع التنموية ولأسباب سياسية وبالتالي قلة فرص العمل في المحافظة، إلى جانب تجفيف الأهوار وفقدان سكانها مصادر رزقهم بحرفة الصيد والرعي والزراعة، مما شجع على الهجرة، ولا سيما بين الذكور. ونتيجة لهذه العوامل، ظهرت تباينات مكانية في نسبة النوع سواءً على مستوى المحافظة ككل أو بين الوحدات الإدارية لسكان الحضروهي على العموم شكلت جميعها نسباً منخفضة للنوع عن النسب الطبيعية حيث جاءت تلك الوحدات بمستويات مختلفة لنسبة النوع لسكان الحضر في المحافظة حسب تعداد عام 1997، ويمكن تقسيمها لثلاث فئات.

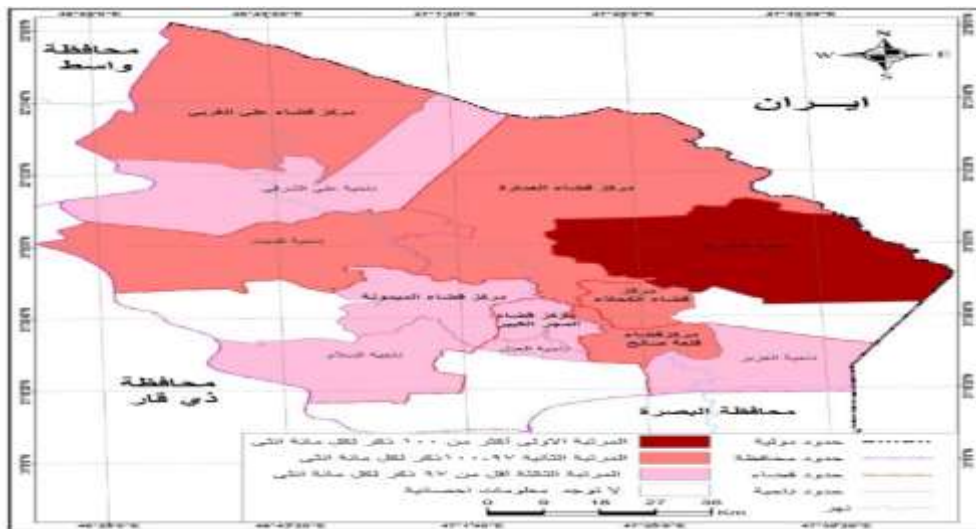
الفئة السكانية الأولى أكثر من 100 ذكر لكل 100 أنثى، والتي تمثلت في ناحية المشرح فقط وبنسبة نوع (100,4) ذكر لكل 100 أنثى، إذ تعتبر النسبة الأعلى في نسبة النوع لبيئة سكان الحضر في المحافظة، لأنها تتمتاز بقربها من الأهوار التي تم تجفيفها إبان النظام السابق مما جعلها مركز استقطاب لسكان تلك المناطق للعمل وخاصةً أن هذه الناحية تتمتاز بنشاطها الاقتصادي الذي يعتمد بالأساس على الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان مما ساعد سكان الأهوار من التأقلم السريع والاندماج ضمن المجتمع السكاني للناحية. **الفئة السكانية الثانية 97 إلى 100 ذكر لكل 100 أنثى** وشغلت كل من (مركز قضاء الكحلاء وعلي الغربي وقلعة صالح وكميت والعمارة) بنسبة نوع بلغت (98.3 , 98 , 97.7 , 97.5 , 97.1) ذكر لكل 100 أنثى، وفي هذه الفئة نلاحظ تفوق أربع وحدات إدارية في نسبة النوع بسبب الاتجاه الاقتصادي السائد في تلك الفترة والذي يتمشى مع النشاط الاقتصادي الذي أصبح يعتمد على الإنتاج الزراعي مما جعلها مركز جذب للأيدي العاملة خاصة مع الدعم الحكومي للإنتاج الزراعي الذي كانت تعول عليه في توفير مفردات البطاقة الغذائية للسكان لذلك نلاحظ ارتفاع نسبة النوع يتمشى مع الوحدات الإدارية التي تحتوي على الأراضي الزراعية الخصبة والكبيرة في المساحة. **أما الفئة السكانية الثالثة أقل من 97 ذكر لكل 100 أنثى** وضمت مركز قضاء الميمونة وعلي الشرقي ومركز قضاء المجر الكبير والسلام والعزير والعدل، بنسب النوع بلغت (96.3 , 94.3 , 94.2 , 92.7 , 92.1 , 79.5) ذكر لكل 100 أنثى وهي أقل الوحدات انخفاضاً بنسبة النوع نتيجة لعدم وجود فرص للعمل داخل هذه الوحدات وضعف المقومات الاقتصادية والخدمية المجتمعية كافة.

جدول (4) التغيرات المكانية لنسبة النوع لسكان الحضر في قضاء المجر الكبير عام 1997

ت	الوحدة الإدارية	عدد ذكور	عدد إناث	نسبة النوع
1	م. ق. العمارة	134166	138120	97.1
2	ن. كميت	2548	2612	97.5
3	م. ق. علي الغربي	3316	3385	98
4	ن. علي الشرقي	2353	2494	94.3
5	م. ق. الميمونة	5177	5374	96.3
6	ن. السلام	5471	5899	92.7
7	ن. سيد احمد الرفاعي	-----	-----	---
8	م. ق. قلعة صالح	10458	10699	97.7
9	ن. العزيز	5975	6484	92.1
10	م. ق. المجر الكبير	26053	27662	94.2
11	ن. العدل	3060	3851	79.5
12	ن. الخير	-----	-----	---
13	م. ق. الكحلاء	4611	4693	98.3
14	ن. المشرح	3351	3336	100.4
15	ن. بني هاشم	-----	-----	---
	المجموع / معدل المحافظة	206544	214609	96.2

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997)

خريطة (4) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان حضر محافظة ميسان لعام 1997



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (4)

2- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور - إناث) على مستوى بيئة الحضر عام 2009:

تجدر الإشارة لوجود تباين في التغيرات المكانية لنسبة النوع لسكان المناطق الحضرية في محافظة ميسان (شنيشل، 2011، 122). فقد أظهرت بيانات التعداد السكاني لعام 2009، وكما هو موضح في جدول وخريطة (5)، أن نسبة النوع في المناطق الحضرية بالمحافظة بلغت 99.1 ذكراً لكل 100 أنثى. وتُعد هذه النسبة منخفضة ولا تمثل الوضع الطبيعي للمجتمعات المستقرة. ومع ذلك، فقد كانت أعلى من نسبة النوع المسجلة عام 1997، حيث سجلت زيادة قدرها 3.9%. ويعزى ذلك لعودة العديد من سكان المحافظة لمناطق إقامتهم، لا سيما أولئك الذين نزحوا وهاجروا خارج العراق بعد عام 2003. كما شهدت المحافظة استقراراً أمنياً نسبياً مقارنةً بالمحافظات الأخرى، مما شجع السكان على العودة، وخاصةً سكان المحافظة الذين هاجروا للمحافظات أخرى قبل ذلك التاريخ. بالإضافة للعدد الكبير من مشاريع الخدمات التي تم تنفيذها في المحافظة بعد عام 2003. كانت عامل جذب، للأيدي، العاملة، من محافظات أخرى. وأما، على مستوى الوحدات الإدارية، لمنطقة الدراسة لسنة 2009 يلاحظ ظهور مستويات متباينة في نسبة النوع على البيئة الحضرية ويمكن تصنيف تلك المستويات الثلاث فئات سكانية هي:

الفئة السكانية الأولى أكثر من 100 ذكر لكل 100 أنثى وضمت هذه الفئة، كلاً من مركز قضاء العمارة والمجر الكبير، بنسبة 101.2 و 100.5 ذكر لكل 100 أنثى. ويعود ذلك لأن قضاء العمارة يُمثل مركز المحافظة، ويضم المؤسسات الاقتصادية والخدمية إضافةً إلى ذلك، يُعدّ مركزاً تجارياً رئيسياً بينها وبين باقي وحدات المحافظة نظراً لموقعه المركزي. وقد ساهم توفر رأس المال الكبير الذي يُدير العملية التجارية في المحافظة جعلها منطقة جاذبة للباحثين عن عمل. أما قضاء المجر الكبير، فقد أدّى نشاط أسواقه، نتيجةً للكثافة السكانية العالية، خلق فرص عمل داخل حدوده وطبيعة القضاء الزراعية، ولا سيما مزارع قصب السكر ذات التربة الخصبة، والتي تم تأجير معظمها كمزارع خاصة لأغراض الزراعة، فضلاً عن وجود مصانع الطوب المنتشرة داخل حدود المنطقة، كل هذه العوامل شكلت عامل جذب لسكان المحافظات المجاورة أو من وحدات إدارية أخرى داخل المحافظة. أما **الفئة السكانية الثانية 97 - 100 ذكر لكل 100 أنثى** وضمت سبع وحدات إدارية (مركز قضاء الكحلاء وقلعة صالح والميمونة والمشرح والعدل والعزير وعلي الغربي) وبنسبة نوع بلغت (99.7, 99.5, 99.3, 99.3, 98.2, 98.1, 97.2) ذكر لكل 100 أنثى لكل منهما على التوالي. وأما **الفئة السكانية الثالثة أقل من 97 ذكر لكل 100 أنثى**، واحتوت هذه الفئة كل (بني هاشم والسلام والخير وعلي الشرقي وكميت وسيد احمد الرفاعي) وبنسب نوع (87.1, 92.1, 92.7, 95.4, 96.6, 95.8) ذكر لكل 100 أنثى، يتضح من جدول ادناه، ان جميع وحدات الفئة الثالثة جاءت بمستوى ناحية، ويرجع سبب انخفاض نسبة النوع فيها لافتقارها لفرص عمل ضمن تلك النواحي. وقلة الخدمات المقدمة لسكانها مما يضطر السكان للهجرة منها والتي تسبب في النهاية قلة في نسبة النوع في تلك الوحدة.

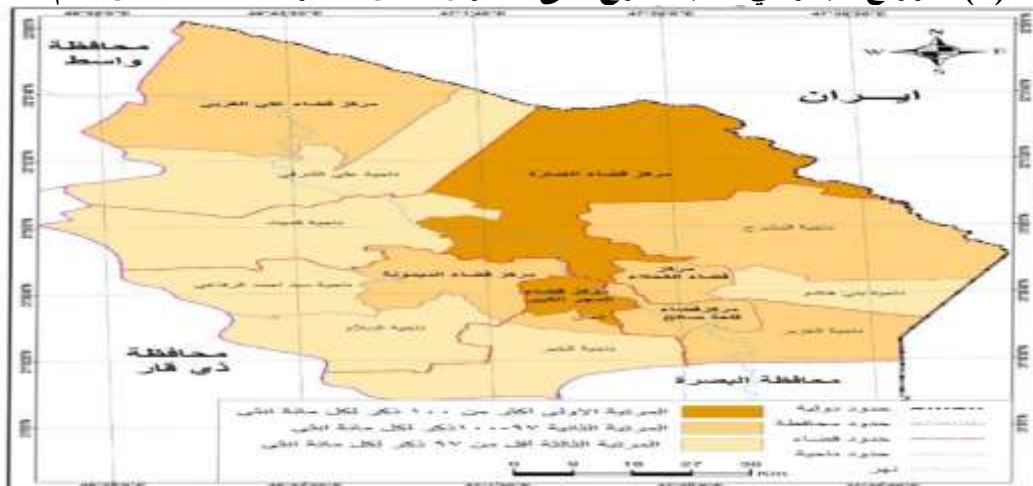
جدول (5) التغيرات المكانية لنسبة النوع لسكان الحضر في قضاء المجر الكبير عام 2009

ت	الوحدة الإدارية	عدد ذكور	عدد إناث	نسبة النوع
---	-----------------	----------	----------	------------

1	م. ق. العمارة	215645	213159	101.2
2	ن. كميت	4249	4615	92.1
3	م. ق. علي الغربي	7042	7245	97.2
4	ن. علي الشرقي	4612	4975	92.7
5	م. ق. الميمونة	8058	8114	99.3
6	ن. السلام	7703	8042	95.8
7	ن. سيد احمد الرفاعي	642	737	87.1
8	م. ق. قلعة صالح	15451	15529	99.5
9	ن. العزيز	7370	7511	98.1
10	م. ق. المجر الكبير	38303	38062	100.6
11	ن. العدل	6828	6953	98.2
12	ن. الخير	3557	3728	95.4
13	م. ق. الكحلاء	9087	9115	99.7
14	ن. المشرح	5236	5275	99.3
15	ن. بني هاشم	673	697	96.6
	المجموع / معدل المحافظة	330656	333757	99.1

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ميسان، نتائج الحصر والترقيم 2009.

خريطة (5) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان حضر محافظة ميسان لعام 2009



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (5)

3- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور - إناث) على مستوى بيئة الحضر عام 2024:

يتضح من جدول وخريطة (6). أن نسبة الذكور للإناث على مستوى بيئة سكان المناطق الحضرية في منطقة الدراسة وحسب تقديرات 2024 بلغت نحو (98.2) ذكر لكل 100 أنثى، وهي نسبة أقل من تلك المسجلة في عام 2009، بمعدل تغير قدره (-0.9) ويعود ذلك لتدهور الوضع الأمني والاقتصادي في العراق، بالإضافة لارتفاع عدد الشهداء في الحروب ضد التنظيمات الإرهابية، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الذكور متطوعون في القوات المسلحة. علاوة على ذلك، أدى انتشار النزاعات القبلية التي تستخدم الأسلحة النارية، إلى جانب ضعف إنفاذ القانون، ساهم في هجرة أعداد كبيرة من سكان المحافظة لمناطق أكثر أماناً. وعلى مستوى الوحدات الإدارية، لوحظ تفاوت أيضاً في عام 2024، يمكن تصنيفه إلى ثلاث فئات سكانية وهي:

الفئة السكانية الأولى 100 فأكثر ذكر لكل 100 أنثى وقد تبين لا يوجد هناك للوحدات التي تمثلها عن عام 2009 حيث جاء كل من مركز قضاء العمارة والمجر الكبير ضمن هذه الفئة وينسب نوع (101.8) (100.7،) ذكر لكل 100 أنثى على التوالي. في حيث مثلت الفئة السكانية الثانية 97-100 ذكر

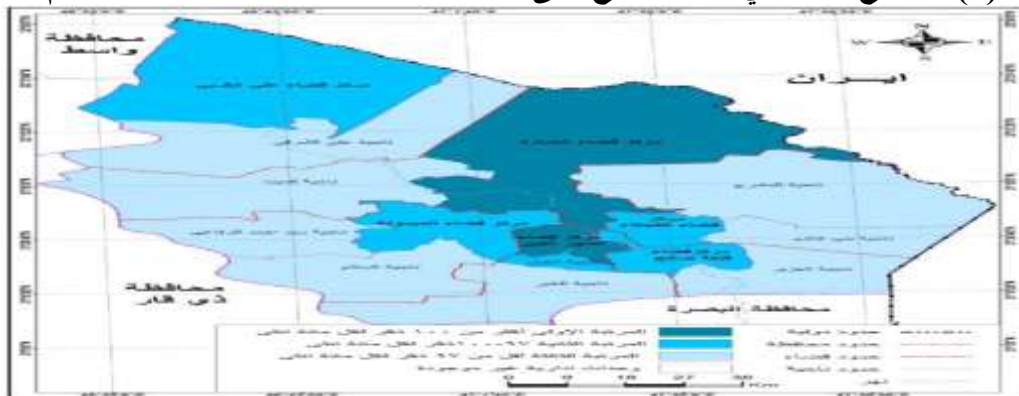
لكل 100 أنثى، وقد احتوت كلاً من مركز قضاء الميمونة وقلعة صالح والكحلاء والعدل وعلي الغربي وبنسب نوع نحو (99.8, 99.5, 98.4, 97.7) ذكر لكل 100 أنثى. وهذا يعني أن نسبة النوع لسكان بيئة الحضر انخفضت في وحدتين إداريتين عن عام 2009 هما ناحيتي المشرح والعزير ونزولها للفئة الثالثة. أما الفئة السكانية الثالثة أقل من 97 ذكر لكل 100 أنثى. قد ضمت أغلب الوحدات الإدارية في لمنطقة الدراسة بواقع ثمان وحدات إدارية وهي (ناحية كميت وعلي الشرقي والعزير والمشرح والسلام والخير وبنى هاشم وسيد أحمد الرفاعي) وبنسبة نوع (96.9, 96.8, 96, 96, 94.4, 94.1, 93.6, 93.1) ذكر لكل 100 أنثى على التوالي.

جدول (6) التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى بيئة الحضر في المحافظة عام 2024

ت	الوحدة الإدارية	عدد ذكور	عدد إناث	نسبة النوع
1	م.ق. العمارة	215645	213159	101.2
2	ن. كميت	4249	4615	92.1
3	م.ق. علي الغربي	7042	7245	97.2
4	ن. علي الشرقي	4612	4975	92.7
5	م.ق. الميمونة	8058	8114	99.3
6	ن. السلام	7703	8042	95.8
7	ن. سيد أحمد الرفاعي	642	737	87.1
8	م.ق. قلعة صالح	15451	15529	99.5
9	ن. العزيز	7370	7511	98.1
10	م.ق. المجر الكبير	38303	38062	100.6
11	ن. العدل	6828	6953	98.2
12	ن. الخير	3557	3728	95.4
13	م.ق. الكحلاء	9087	9115	99.7
14	ن. المشرح	5236	5275	99.3
15	ن. بنى هاشم	673	697	96.6
	المجموع / معدل المحافظة	330656	333757	99.1

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ميسان، نتائج تقديرات السكان لعام 2024.

خريطة (6) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان حضر محافظة ميسان لعام 2024



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (5)

4- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور- إناث) على مستوى بيئة الريف عام 1997:

تعتبر الاختلافات المكانية في نسبة النوع في المناطق الريفية مؤشرات ديموغرافية هامة وعوامل رئيسية في النمو السكاني، نظراً لتأثيرها المباشر على البنى الاجتماعية والاقتصادية (داي، 2012، 19، 18). وقد شهد المشهد الريفي في عام 1997 اختلافات مكانية محددة في نسبة النوع بين الذكور والإناث، نتيجة لعوامل مختلفة كالهجرة والظروف الاقتصادية وأنماط الزواج الاجتماعية. ويُشير هذا لبداية التحليل المكاني في فهم ديناميكيات السكان الريفيين وتفسير الاختلافات بين المناطق المختلفة، إذ يُلاحظ من الجدول وخريطة (7) أن نسبة النوع في بيئة سكان الريف بمنطقة الدراسة وخلال تعداد عام 1997 بلغت (94) ذكراً لكل 100 أنثى،

وهي أقل من نسبة النوع لسكان الحضري العام نفسه، والتي بلغت (96.2). ويعود ذلك لانخفاض معدل الهجرة السكانية في المناطق الحضرية مقارنةً بالمناطق الريفية، نتيجةً لتفاوت الخدمات وفرص العمل في المدن مقارنةً بالريف، حيث تكون هذه الفرص أعلى في المدن. أما أعلى نسبة نوع في سكان الريف بالمحافظة، فقد سُجلت في مركز قضاء العمارة (101.4) ذكراً لكل 100 أنثى، بينما سُجلت أدنى نسبة نوع في ناحية العدل (85.6) ذكراً لكل 100 أنثى. أما بقية الوحدات، فقد تفاوتت أعدادها وتراوحت بين نسبتي الودحتين السابقتين، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات سكانية هي:

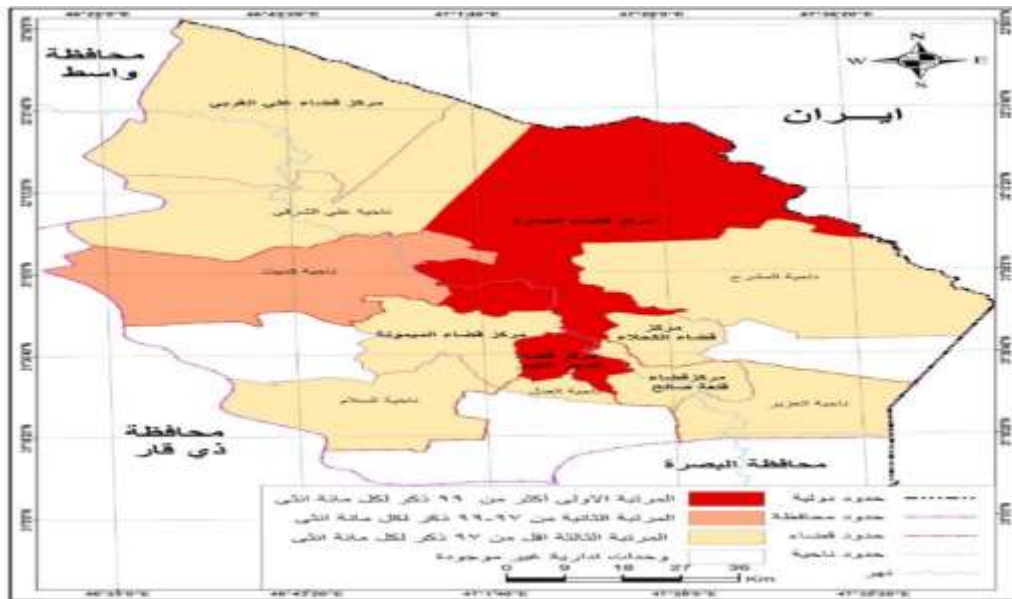
الفئة السكانية الأولى (أكثر من 99) ذكر لكل 100 أنثى. وضمت هذه الفئة السكانية وحدة إدارية هي مركز قضاء العمارة بنسبة نوع بلغ (101.4) ذكر لكل 100 أنثى. بسبب التوسع في النشاط الزراعي وتربية الحيوان ضمن الإقليم الزراعي لريف القضاء الآن أراضٍ صالحة للزراعة ووفرة المياه كون القضاء يقع على نهر دجلة والذي تكون فيه نسبة المياه أكثر استقراراً من تفرعاته في بقية الوحدات الريفية في المحافظة. وقد احتوت **الفئة السكانية الثانية 97-99** ذكر لكل 100 أنثى، ناحية كميت وبنسبة نوع شغلت (97.8) ذكر لكل 100 أنثى. وجاءت هذه الناحية في الفئة الثانية بسبب ما تمتلكه من أراضي زراعية ذات مساحة كبيرة للصحة للإنتاج الزراعية تقدر بنحو (322198) دونم، بالإضافة لتربية الثروة الحيوان من خلال توفر المساحات الكبيرة من مناطق رعي. فضلاً عن توفر الأعلاف نتيجة التوسع في الزراعة، إذ كانت الزراعة في التسعينات تمثل العمود الفقري للاقتصاد وعليه أصبحت الناحية من المناطق الجاذبة للأيدي العاملة في النشاط الزراعي وتربية الحيوان والتي تكون قادمة من بقية الوحدات الإدارية، **الفئة السكانية الثالثة أقل 97** ذكر لكل 100 أنثى، وقد شملت هذه الفئة السكانية كل من ناحية المشرح وعلي الشرقي ومركز قضاء قلعة صالح والميمونة والمجر الكبير وعلي الغربي والسلام والكحلاء والعزير والعدل وبنسب لكل منهما بلغت (96.7, 96.7, 96.2, 94.8, 93.7, 93.3, 92.5, 91.7, 86.3, 85.6) ذكر لكل 100 أنثى على التوالي، يرتبط انخفاض نسبة النوع في هذه الوحدات الإدارية بنقص النشاط الزراعي، لا سيما بعد تدهور الأراضي الزراعية، خاصةً وأن معظم هذه الوحدات ريفية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب إهمال الحكومة وتدني مستوى الخدمات المقدمة لسكانها، مما يجعل هذه المناطق بيئة طارة وغير صالحة للسكن.

جدول (7) التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى بيئة الريف في المحافظة عام 1997

ت	الوحدة الإدارية	عدد ذكور	عدد إناث	نسبة النوع
1	م.ق. العمارة	8294	8183	101.4
2	ن. كميت	13911	14221	97.8
3	م.ق. علي الغربي	6588	7059	93.3
4	ن. علي الشرقي	4688	4848	96.7
5	م.ق. الميمونة	15188	16022	94.8
6	ن. السلام	8312	8990	92.5
7	ن. سيد احمد الرفاعي	-----	-----	-----
8	م.ق. قلعة صالح	6919	7192	96.2
9	ن. العزيز	8525	9876	86.3
10	م.ق. المجر الكبير	7651	8165	93.7
11	ن. العدل	4385	5125	85.6
12	ن. الخير	-----	-----	-----
13	م.ق. الكحلاء	13807	15063	91.7
14	ن. المشرح	6371	6590	96.7
15	ن. بني هاشم	-----	-----	-----
	المجموع / معدل المحافظة	104639	111334	94

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) الجزء الخاص بمحافظة ميسان، جدول 22، ص 76.

جدول (7) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان ريف محافظة ميسان لعام 1997



5- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور - إناث) على مستوى بيئة الريف عام 2009:

تُعد نسبة النوع في الريف لعام 2009 مؤشراً ديموغرافياً مهماً يعكس أوضاع السكان الريفيين وتأثرهم بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والهجرات الداخلية. وبالنظر لجدول وخريطة (8)، نجد ارتفاع نسبة النوع لدى سكان الريف بالمحافظة بنحو (97.9) ذكراً لكل 100 أنثى، وبمعدل تغيير قدره (3.9) مقارنةً عن تعداد عام 1997. ويعزى ذلك للتحسن الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2003، والذي انعكس بدوره على تحسين الظروف المعيشية لسكان المحافظة ككل من خلال تحسين نوعية الخدمات وتوفير فرص العمل في مشاريع الخدمات والتنمية في تلك الوحدات. إضافةً إلى، تطوع عدد كبير من الذكور في مؤسسات الأمن الحكومية (الشرطة والجيش)، مما كان له أثر كبير في الحد من الهجرة نحو المناطق الحضرية، يُلاحظ وجود تباين في نسبة النوع داخل الوحدات الإدارية بالمحافظة، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات سكانية:

الفئة السكانية الأولى (أكثر من 99) ذكراً لكل 100 أنثى، وقد ظهرت هذه النسبة في أربع وحدات إدارية بعد أن كانت تضم وحدة إدارية فقط في تعداد 1997. وهذه الوحدات هي مركز قضاء العمارة، المجر الكبير، الميمونة، قلعة صالح بنسب نوع بلغت (103.4، 102.7، 101.3، 100.1) ذكراً لكل 100 أنثى. إذ تضم هذه الوحدات مراكز سكانية ذات كثافة سكانية عالية، مما يوفر فرص عمل كثيرة، بالإضافة لهجرة بعض سكان المناطق الريفية التابعة لهذه الوحدات إليها. ونتيجة لارتفاع أسعار الأراضي السكنية داخل هذه الوحدات وضعف القانون، نلاحظ بوضوح لعدد الكبير من المهاجرين من المناطق الريفية تجاوز على المباني الحكومية المهجورة والساحات الفارغة الواقعة ضمن التصميم الأساسي لهذه الوحدات وضواحيها، والتي تحولت لمناطق سكنية لهم. **أما الفئة السكانية الثانية (من 97-99) ذكراً لكل 100 أنثى.** وقد ظهرت هذه الفئة في ثلاث وحدات إدارية هي قضاء علي الشرقي، السلام، المشراح، بنسب (98.5، 98.1، 97.2) ذكراً لكل 100 أنثى. **في حين شملت الفئة السكانية الثالثة (أقل من 97) ذكراً،** لكل 100 أنثى. ثمانية، وحدة إدارية، هي، مركز، قضاء، علي، الغربي، الكحلاء، كميت، الخير، العزيز، سيد أحمد الرفاعي، العدل، بني هاشم، بنسب (96.1، 95.7، 95.7، 95.1، 94.8، 92.3، 92، 91) ذكراً لكل 100 أنثى. إذ تتميز هذه الوحدات بضعفها في مجال الخدمات وقلّة فرص العمل فيها، مما يجبر سكانها على الهجرة.

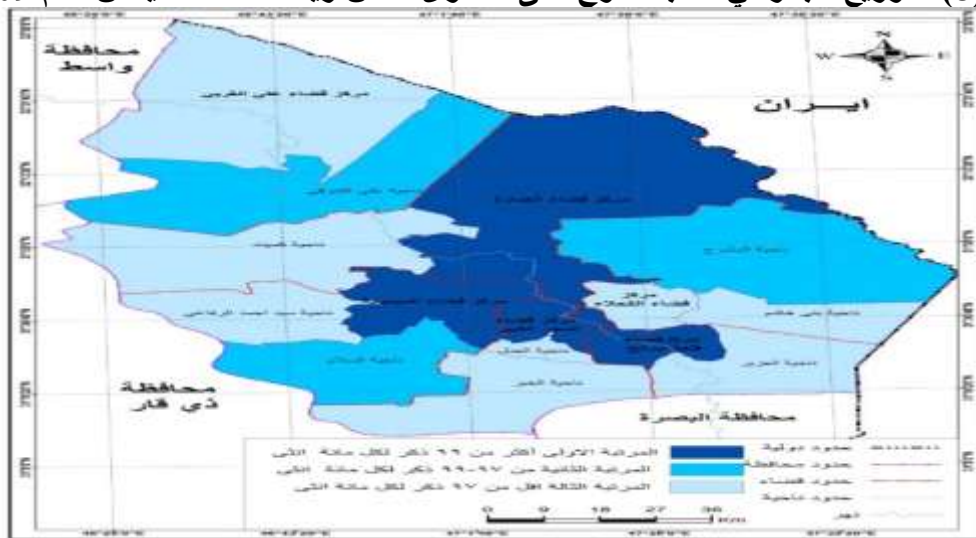
جدول (8) التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى بيئة الريف في المحافظة عام 2009

ت	الوحدة الإدارية	عدد ذكور	عدد اناث	نسبة النوع
1	م.ق. العمارة	15411	14901	103.4
2	ن. كميت	11199	11704	95.7
3	م.ق. علي الغربي	6159	6407	96.1
4	ن. علي الشرقي	4101	4162	98.5
5	م.ق. الميمونة	14217	14040	101.3
6	ن. السلام	7942	8095	98.1
7	ن. سيد احمد الرفاعي	5262	5704	92.3
8	م.ق. قلعة صالح	10441	10338	100.1
9	ن. العزيز	11906	12564	94.8
10	م.ق. المجر الكبير	8587	8361	102.7
11	ن. العدل	2002	2174	92
12	ن. الخير	6551	6887	95.1
13	م.ق. الكلاء	7284	7203	95.7
14	ن. المشرح	7711	7936	97.2
15	ن. بني هاشم	7332	8051	91
	المجموع / معدل المحافظة	125805	128527	97.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة

ميسان، نتائج الحصر والترقيم 2009.

خريطة (8) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان ريف محافظة ميسان لعام 2009



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (8)

6- التغيرات المكانية لنسبة النوع (ذكور - اناث) على مستوى بيئة الريف عام 2024:

بلغت نسبة الذكور للأناث في المناطق الريفية لعام 2024، ونسبة (96.8) ذكراً لكل 100 أنثى، كما هو موضح في الجدول، والخريطة (9). وهذه النسبة، أقل، من، مثيلتها، عن، عام 2009، حيث، بلغ، معدل، التغير (-).

1.1) ويعزى، هذا، الانخفاض لتجدد الهجرة نحو المراكز، الحضرية، لا سيما بعد إزالة البساتين وتقسيمها داخل هذه المراكز، إلى قطع أراضٍ سكنية. ونظراً لانخفاض أسعارها، أصبحت هذه المناطق جاذبة للسكان، وخاصة المهاجرين من المناطق الريفية. علاوة على ذلك، يشهد القطاع الزراعي في المناطق الريفية، تدهوراً، ويواجه العديد، من المشاكل، أبرزها ندرة المياه، خاصة في المناطق الواقعة على طول المصب الأدنى لروافد نهر، دجلة داخل المحافظة. وتشمل المشاكل الأخرى مثل ارتفاع نسبة الملوحة، للأراضي الزراعية، وعزوف المزارعين، عن زراعة المحاصيل بسبب عدم كفاية، الدعم الحكومي للنشاط الزراعي، وفتح الحدود أمام المنتجات الزراعية المستوردة، التي تنافس المنتجات المحلية، مما يؤدي

إلى محدودية فرص العمل، في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، تعاني المناطق الريفية، من نقص الخدمات، مما يُجبر، الشباب على الهجرة إلى وحدات إدارية أكبر بحثاً عن فرص عمل. أما بالنسبة للوحدات الإدارية في المحافظة، فلم تتجاوز أي وحدة منها عتبة مئة ذكر لكل مئة أنثى، إذ سجلت جميعها نسباً منخفضة، وشهدت أيضاً تفاوتاً، في نسبة الجنسين، والتي يمكن تقسيمها، إلى ثلاث، فئات:

الفئة السكانية الأولى: (أكثر من 99) ذكر لكل 100 أنثى، فقد ضمت، مركز قضاء المجر، الكبير، وبنسبة نوع (99.4) ذكر لكل 100 أنثى، ويرتبط ارتفاع نسبة النوع بالنشاط الاقتصادي لسكان ريف القضاء الذي يعتمد على الزراعة، وتربية، الحيوان فبالرغم من صغر مساحة القضاء والتي لا تتجاوز (6.5%) من مساحة المحافظة الكلية إلا أن أغلب أراضيه هي صالحة للإنتاج الزراعي. أما **الفئة السكانية الثانية: (97 - 99) ذكر لكل 100 أنثى** واحتوت هذه الفئة كل من مركز قضاء الكحلاء، العمارة، الميمونة، العدل، قلعة صالح، علي الغربي، ونسبة نوع بلغت (98.7, 98.4, 98.1, 97.7, 97.6, 97.2) ذكر لكل 100 أنثى على التوالي. **الفئة السكانية الثالثة (أقل من 97) ذكر لكل 100 أنثى**، حيث شملت هذه الفئة أكثر الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة وهي ناحية السلام، العزيز، علي الشرقي، المشرح، سيد احمد الرفاعي، كميت، الخير، بني هاشم، وبنسب نوع شغلت (96.7, 96, 95.5, 95.2, 95.1, 94.8, 94.3, 94.2) ذكر لكل 100 أنثى، لكل منهما، ويتضح أن هذه الوحدات تمتاز بنقص نسبة النوع لجميع السنوات بسبب تخلف قاعدتها الاقتصادية، وتراجع الخدمات فيها، كما أن لشحة المياه وخاصة في السنوات الأخيرة بسبب سياسة تركيا وتجاوزها على حصة العراق المائية، إضافة للتجاوزات على الحصص المائية، بين المحافظات التي يمر بها نهر دجلة اثر، على الإيرادات المائية لبعض المناطق والتي كان لها الدور الكبير في تقلص المساحات الزراعية، والتي أدت لقلة الأيدي العاملة في الزراعة مما أدى لترك المزارعين لأراضيهم وهجرتهم باتجاه مناطق أخرى، ومحافظات أخرى، فضلاً عن قلة الكثافة السكانية فيها لذلك دائماً ما تفتقر لفرص العمل، وبالتالي هي من أكثر الوحدات الطاردة للسكان في منطقة الدراسة.

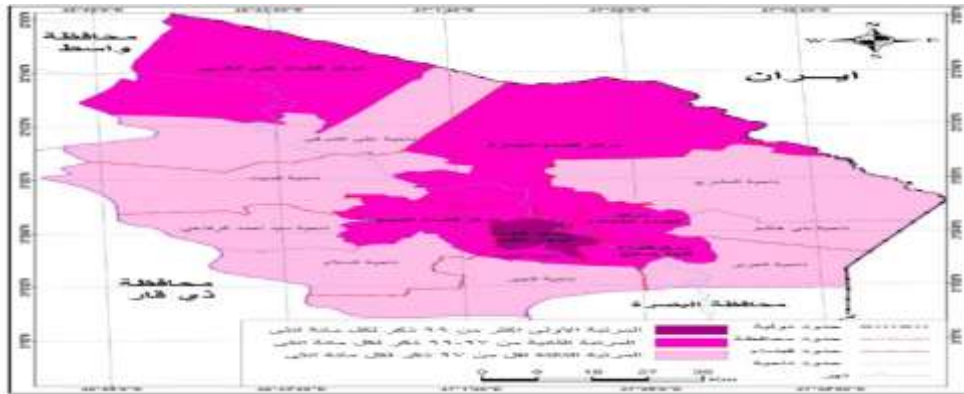
جدول (9) التغيرات المكانية لنسبة النوع على مستوى بيئة الريف في المحافظة عام 2024

ت	الوحدة الإدارية	عدد ذكور	عدد اناث	نسبة النوع
1	م.ق. العمارة	18662	18971	98.4
2	ن. كميت	13790	14550	94.8
3	م.ق. علي الغربي	7666	7883	97.2
4	ن. علي الشرقي	4995	5230	95.5
5	م.ق.. الميمونة	17314	17652	98.1
6	ن. السلام	9756	10088	96.7
7	ن. سيد احمد الرفاعي	6613	6957	95.1
8	م.ق. قلعة صالح	12701	13011	97.6
9	ن. العزيز	14834	15446	96
10	م.ق. المجر الكبير	10305	10367	99.4
11	ن. العدل	2554	2613	97.7
12	ن. الخير	8071	8557	94.3
13	م.ق. الكحلاء	8903	9024	98.7
14	ن. المشرح	9441	9921	95.2
15	ن. بني هاشم	9257	9828	94.2
	المجموع / معدل المحافظة	154862	160044	96.8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ميسان

، نتائج تقديرات السكان لعام 2024، بيانات غير منشورة.

خريطة (9) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع على مستوى سكان ريف محافظة ميسان لعام 2020



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات إحصاء جدول (9)

الاستنتاجات:

- 1- أظهرت الدراسة تباين نسبة النوع بين سكان منطقة الدراسة حيث جاءت منخفضة عن النسب الطبيعية مسجلة نسباً تقل عن (100) ذكر لكل 100 أنثى والتي بلغت (95.5) لعام 1997 و (99.3) لعام 2009، وقد سجلت انخفاضاً كبيراً لعام 2024 وبنسبة نوع بلغت (98.5) ذكرًا لكل 100 أنثى، مسجلة انخفاضاً قدره (-0.8) مقارنةً بنسبة النوع في عام 2009.
- 2- كشفت الدراسة هناك تباين في نسبة النوع على مستوى الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة فقد سجلت أعلى نسبة نوع في ناحية المشرح بنسبة بلغت (100.4) ذكر لكل 100 أنثى، لعام 1997، في حين سجل مركز قضاء العمارة أعلى نسبة نوع بلغت (100.4) ذكر لكل 100 أنثى، لعام 2009، كما وسجل نفس القضاء أعلى نسبة نوع بلغت (101.2) ذكر لكل 100 أنثى لعام 2024.
- 3- كما أظهرت الدراسة انخفاض نسبة النوع على مستوى الوحدات الإدارية حيث سجلت ناحية العد أقل نسبة نوع بلغت (79.4) ذكر لكل 100 أنثى، لعام 1997، فيما سجلت ناحية بني هاشم نسبة نوع بلغت (95.9) ذكر لكل 100 أنثى، لعام 2009، كما وسجلت نفس الناحية بنسبة نوع بلغت (95.2) ذكر لكل 100 أنثى، لعام 2024.
- 4- ظهرت نسبة النوع في الحضر بمستويات نسبية أعلى منها من الريف حيث بلغت نسبتها (96.2)، (99.1، 98.2) ذكرا لكل 100 أنثى على التوالي، بينما بلغت في الريف (94، 97.9، 96.8) ذكرا لكل 100 أنثى لسنوات الدراسة على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الهجرة الذكورية من الأرياف باتجاه المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل، فضلاً عن ارتفاع مستوى الخدمات في المناطق الحضرية قياساً بالأرياف.
- 5- كشفت الدراسة تباين كبير في نسبة النوع على مستوى بيئة الحضر لسكان الوحدات الإدارية في المحافظة للسنوات (1997، 2009، 2024) حيث سجلت أعلى نسب في كل من ناحية المشرح، مركز قضاء العمارة وبنسب نوع بلغت (100.4، 101.2، 101.2) ذكر لكل 100 أنثى، فيما سجلت أقل نسب في الوحدات الإدارية ناحية العدل، ناحية سيد احمد الرفاعي وبنسب نوع بلغت (79.5، 87.1، 87.1)، ويرجع سبب انخفاض نسبة النوع فيها لأفتقارها فرص عمل ضمن تلك النواحي. وقلة الخدمات المقدمة لسكانها مما يضطر السكان للهجرة منها والتي تسبب في النهاية قلة في نسبة النوع في تلك الوحدة.
- 6- أوضحت الدراسات أيضاً تبين نسب النوع على مستوى بيئة الريف في منطقة الدراسة وللنات (1997، 2009، 2024) حيث سجلت أعلى نسبة بين الوحدات الإدارية مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير بنسب نوع بلغت (101.4، 103.4، 99.4) ذكر لكل 100 أنثى، فيما سجل أقل نسب في الوحدات الإدارية ناحية العدل وناحية بني هاشم وبنسب (85.6، 91، 94.2) ذكر لكل 100 أنثى.

التوصيات:

- ١- توجيه المؤسسات المعنية والباحثين نحو الدراسات التفصيلية الخاصة بالخصائص السكانية، سواء على مستوى المحافظة أو على مستوى وحداتها الإدارية في ظل البيانات التفصيلية التي وفرتها التعدادات.
- ٢- للتركيب النوعي لسكان أي منطقة سواء بالنسبة لمحافظة ميسان أو باقي محافظات العراق الأخرى أهمية في رسم الخطط والسياسات السكانية المستقبلية على مستوى المملكة والوحدات الإدارية.

٣- تنفيذ سلسلة من التدابير الرامية إلى الحد من هجرة الرجال من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، وذلك من خلال إنشاء مجموعة من المشاريع التنموية في المناطق الريفية التي توفر فرص عمل وترفع مستوى الخدمات.

٤- تطوير القطاع الزراعي من خلال تقديم دعم كافٍ ومستمر للمزارعين، ومنحهم قروضًا ميسرة، وتطبيق أساليب زراعية حديثة تُسهم في تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي وحماية المنتجات المحلية.

٥- العمل على توفير فرص عمل مناسبة للنساء، لا سيما في المناطق الريفية. وإنشاء وحدات ومراكز بحثية تُعنى بالقضايا السكانية الخاصة بالمحافظة.

المصادر:

- 1- كاظم شنتة سعد ، التاريخ الجيولوجي والجغرافي لمحافظة ميسان ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد السادس ، 2005.
- 2- عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان (أسس عامة) ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2007.
- 3- هديل هشام عبد الامير الصفار ، تركيز السكان وتشتتهم في محافظة ميسان ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2014.
- 4- جون كلارك ، جغرافية السكان ، ترجمة محمد شوقي ابراهيم ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1984.
- 5- جواد كاظم عبد الحسناوي ، مريم سالم هادي الجبوري ، التحليل المكاني للتركيب العمري والنوعي في محافظة النجف الاشرف للمدة 1997-2013 ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 21 ، ص 154.
- 6- قحطان عدنان مهمل ، التباين المكاني للتركيب العمري والنوعي لسكان محافظة بغداد لعامي (1997 - 2018) ، مصدر سابق.
- 7- داليا عبد الجبار شنيشل ، التباين المكاني للوفيات المسجلة في محافظة ميسان (1977 - 2010) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2011.
- 8- جمعة علي داي ، سكان مدينة خانقين للسنوات (2003 - 2010) دراسة جغرافية ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، جامعة كركوك ، العدد 3 ، مجلد 7 ، 2012.
- 9- المالكي ، عبد الله سالم ، جغرافية العراق ، دار الوضاح للنشر ، عمان ، 2016.
- 10- كاظم شنتة سعد ، حسن بداي فنجان ، العوامل الطبيعية المؤثرة على تباين الموارد الطبيعية لمحافظة ميسان ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد 18 ، العدد 36 ، 2022.
- 11- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، محافظة ميسان ، 1997.
- 12- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء محافظة ميسان ، نتائج الحصر والترقيم 2009.
- 13- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء محافظة ميسان ، نتائج تقديرات السكان لعام 2024 ، بيانات غير منشورة .
- 15- وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس (1: 100000) ، بغداد 2010 واستخدام برنامج (Arc GIS 10 4 1)